

قرار :

مادة ١ - يعتبر معهد الادارة العامة هيئة عامة في تطبيق أحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه .

مادة ٢ - يتولى السيد حلمى السعيد مستشار رئيس الجمهورية الاشراف على المعهد ويعتبر الجهة الادارية المختصة التي يقبها المعهد .

مادة ٣ - يشكل مجلس ادارة المعهد على الوجه التالى :

الدكتور محمد توفيق رمزى	رئيسا
رئيس مجلس ادارة المعهد القومى للادارة العليا	أعضاء
أقدم رؤساء الأقسام بالمعهد	
سكرتير عام المعهد	
أحد القانونيين بدرجة مستشار أو مستشار مساعد	
أربعة من بين المهتمين بالادارة العامة	

على أن يصدر قرار من الوزير المختص بتحديد أسماء العضو القانونى والأعضاء المهتمين بالادارة العامة .

مادة ٤ - يتقاضى أعضاء مجلس ادارة المعهد من غير موظفيه بدل حضور جلسات يواقع خمسة جنيهاً عن كل جلسة للجلس أو الممان المتفرقة منه بحيث لا يتجاوز ما يصرف للمضوع عن مائة وثمانين جنيهاً في السنة الواحدة .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويحمل به من تاريخ نشره ، ويلغى كل ما يخالف ذلك من أحكام ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٣ ربيع الاخر سنة ١٣٨٢ (أول سبتمبر سنة ١٩٦٣)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢١٣٠ لسنة ١٩٦٣

بخصوص إعادة تنظيم معهد الإدارة العامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٣ بشأن التنظيم السيامى لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى القانون رقم ٦٥٧ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء معهد الادارة العامة ؛

وعلى القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ في شأن نظام موظفى المؤسسات الهامة التي تمارس نشاطا علميا ؛

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن موظفى الدولة ؛

وعلى القانون رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٠ بإدخال بعض التعديلات على التشريعات القائمة ؛

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ في شأن الهيئات العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٣٦ لسنة ١٩٥٧ بتعيين مدير عام لمعهد الادارة العامة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛